الولايات المتحدة الامريكية والسودان (شماله وجنوبه) رؤية مستقبلية

الدكتور

سداد مولود سبع

الولايات المتحدة الامريكية والسودان
(شماله وجنوبه) رؤية مستقبلية

أ.م.د. سداد مولود سبع
مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة بغداد

مستخلص

يبرز المتغير الامريكي كفاعل قوي في الشأن السوداني من خلال تأثيره في شأنه الداخلي، اذ تندفع الولايات المتحدة الامريكية في التأثير في الشأن السوداني رغبة في تحقيق أهدافها واهداف حلفائها والمتمثلة في السيطرة على (النفط) اذا ترى الولايات المتحدة الامريكية ان لها الحق في النفط السوداني بحكم ان اول شركة اكتشفت النفط السوداني كانت شركة امريكية فضلاً عن فرض سيطرتها على الخامات المعدنية السودانية مثل (النحاس، خامات المشعة)، فضلا عن اهمية الموقع الجيواستراتيجية السوداني في تطويق الدور الاقليمي المصري.

لهذا تسعى رؤية الولايات المتحدة الامريكية للإيجاد انظمة سياسية متعاونة مع الادارة الامريكية وتدور ضمن الفلك الامريكي، انطلاقاً من هذه الرؤية تبدو ملامح مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية مع كل من دولة السودان وجنوب السودان واضحة هي استمرار للسياسة السابقة التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية تجاه السودان والمتمثل بسياسة (العصا والجزرة) ودعم الجنوبيين ونسند في هذا الرأي الى الدعم الذي حظي به قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب قبل الانفصال الذي تبلور في الضمانات التي حصل عليها قادة الحركة الشعبية بالاعتراف الفوري بدولة الجنوب السودان.

الكلمات المفتاحية

(الولايات المتحدة الامريكية، حسن البشير، دولة السودان، دولة جنوب السودان، دارفور، سياسة العصا والجزرة.)

Abstract

The United States is emerging as a powerful actor in Sudan through its influence on its internal affairs. The United States is pushing to influence Sudan in its desire to achieve its objectives and those of its allies, namely, to control the Sudan's affairs. (Oil) If the United States of America considers that it has a right to Sudanese oil by virtue of the fact that the first company to discover Sudanese oil was an American company and also impose its control over Sudanese mineral ores such as (copper, radioactive ores), in addition to the importance of Sudan's geostrategic position in encircling Egypt's regional role.

The United States of America's seeks vision of finding political systems that cooperate with the United States Administration and revolve within the United States astronomy, based on this vision, the future perspective of the relationship between the United States of America and both the State of Sudan and South Sudan are clear. (Stick and carrot) and the support of the southerners. In this view, we support the support of the leaders of the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) in the south before the secession crystallized by the assurances that the leaders of the People's Liberation Movement immediately recognized the State of southern Sudan.

Keywords

United States of America, Hassan al-Bashir, State of Sudan, State of South Sudan, Darfur, politics of stick and carrot.

المقدمـــــة

شكل التغيير الذي شهده السودان تحولاً خطيراً في تاريخ الدول المعاصرة فهو يمهد ويشجع على الانفصال في دول عالم الجنوب، ويهدد استقرارها، ووحدتها الوطنية، ويساعد في الوقت ذاته على تقسيم المجزئ، وتجزئه المجزئ، وهذا يقع ضمن سياسية أمريكية تعمل على دعم الاقليات في العالم، والتشجيع على ضمان حقوقهم سواء بالانفصال أو الخصوصية الذاتية – مع اتباع سياسية ازدواجية المعايير – وهذا ما يمكن تلمسه في أكثر من دولة في العالم.

وتقدم السودان نموذجاً بارزاً على التدخل الدولي والاقليمي في شؤونها الداخلية الذي ساعد على ضياع جزء مهم من اقليمها الجغرافي، وينذر كذلك بضياع أجزاء أخرى منها، وهنا مارست الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً مهماً في التدخل بالضد من السودان مقابل دعم المتمردين، سواء في الجنوب أو في دارفور، والاخطر ما في الموضوع عدم اقتصار السياسة الأمريكية عند هذا الحد بل أن تداعياته تمتد إلى مستقبل السودان الذي هو رهن بمواقف القوى الكبرى، فلا يمكن حصر التدخل الأمريكي عند قضية انفصال السودان بل أن السياسة الأمريكية تؤشر امتدادها إلى ابعد من هذا ،ومن هنا تنطلق مشكلة البحث التي تدور في أن التدخل الأمريكي كان، ولا زال، يشكل مصدر لتهديد الوحدة الوطنية في السودان، ويأتي دعم الحكومة في جنوب السودان جزءاً هاماً في الابقاء على مصادر التهديد، الا أن المشكلة السودانية لا يمكن القاء السبب فيها إلى المتغير الأمريكي فحسب، بل يقف سوء إدارة البلاد كسبب قوي في وصول السودان إلى ما آل أليه الان، وتحديدا خلال حقبة الرئيس السابق عمر البشير، ولعل هذه احدى الارهاصات التي ادت الى ازاحته نهاية العام ٢٠١٨.

لذا فإن البحث يحاول تسليط الضوء على الاهمية الاستراتيجية للسودان في المنظور الأمريكي خلال حقبة الرئيس عمر البشير، وطبيعة العلاقة بين البلدين، كذلك ركز البحث السياسة الأمريكية تجاه قضايا السودان، والرؤية الأمريكية لمستقبل السودان، وخاتمة لأهم الافكار التي تناولها البحث.

المطلب الأول

أسباب التغيير في السياسية الأمريكية تجاه السودان

مدخل تمهيدي: الإدراك الأمريكي لأهمية للسودان

تحكم العلاقة بين الدول حزمة من المصالح والأهداف، فالدول المستقرة والقوية عندما تضع أولويات سياساتها الخارجية، ومرتكزات علاقاتها الدولية تضعها على أساس المصلحة الاستراتيجية بالدرجة الأساس، وهذا ما نراه بشكل واضح في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا فان العداء أو التحالف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على أمرين: الأول مصالحها مع تلك الدولة، والثاني مدى انسجام سياسية تلك الدولة مع توجهاتها، وفي بعض الأحيان ما تكون المصالح الأمريكية في دولة ما، لكن سياسية تلك الدولة غير منسجمة مع التوجه الأمريكي، وهذا ما يخلق حالة من العداء قد تسبب في بعض الأحيان حروب بالنيابة، أو أزمات دولية، وهنالك أمثلة عديدة على هذا.

تنطبق الحالة هنا على السودان (موضوع البحث)، فالتحليل العلمي والواقعي لسياسية الأمريكية تجاه قطر عربي وأفريقي كالسودان محكوم باعتبارات عدة، البعض منها ثابت، والأخر متغير، والثابت إن السودان تزيد مساحتها عن ٢،٥ مليون كيلو متر مربع، وهي تمثل مساحة واسعة مقارنة بباقي الدول العربية والإفريقية، وهي محاذية لتسع بلدان عربية وأفريقية، علاوة على إطلالتها الواسعة على البحر الأحمر التي تمتد لمسافة ٣٩٠ ميلاً، قبالة الشواطئ السعودية، فضلاً عن جزرها الست والثلاثين جزيرة. وهذا الموقع الجغرافي؛ يجعل لها تأثيرا على أمن البحر الأحمر، ودورا في حوض النيل، فضلاً عن موقعها في القرن الإفريقي [١]، ذي الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للملاحة العالمية.

يضاف إلى هذا، التنوع الديموغرافي والثقافي العربي والأفريقي، ما جعلها* دولة ذات تأثير كبير في مجريات العلاقات العربية الإفريقية. ولكونها دولة الممر الأساسية؛ فإنه يضيف بعداً أخر إلى ثقل في سياسات المنطقة، أما المتغير في الرؤية الأمريكية تجاه السودان، فإنها تتمثل في طبيعة وتوجهات النظام السوداني، أي، فيما أذا كان متوافقاً أو متعارضاً مع السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، ومنطقة القرن الإفريقي، ودول حوض النيل [٢].

شكل اكتشاف النفط كذلك تحولاً في الأهمية الإستراتيجية للسودان في المدرك الأمريكي، لاسيما وأن التنقيب الأولى بدأت من قبل شركة شيفرون الأمريكية، فعلى أثر اكتشاف الغاز من قبل شركة شيفرون في العام ١٩٧٦، استمرت الشركة في التنقيب عن النفط لحين اكتشافه خلال المدة الممتدة ١٩٨٠– ١٩٨٢م في عدة مناطق في جنوب السودان [٣]، وهو ما عدته الولايات المتحدة مصدر أخر من مصادر الطاقة في منطقة مهمة في العالم.

أولا: التوجه الأمريكي ضد للسودان

الأهمية الإستراتيجية للسودان ألقت بظلالها على السياسية الأمريكية تجاهها، لكن تلك الأهمية لم تكن على أساس التعاون بل أخذ شكل العداء في محاولة لإضعاف النظام، أو تغير توجهاته بما يتناسب والسياسية الأمريكية، والسبب في هذا يعود إلى أن تغيير النظام السياسي في السودان، ووصول نظام الإنقاذ للسلطة بانقلاب عسكري في حزيران/١٩٨٩، وتحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية للسلطة بزعامة حسن الترابي، وهو ما شكل نقطة الخلاف بين الطرفين، فالولايات المتحدة الأمريكية عدت السودان (دولة عاصية) [٤]، وذلك لطبيعة الخطاب السياسي لهذه الجبهة الذي تمحور حول مشروع حضاري إسلامي يعيد بناء الإنسان السوداني الصالح، وقد واجه هذا المشروع عدد من الأخطاء الإستراتيجية [٥]:

- حسم الهوية السودانية ضمن الإطار العربي والإسلامي دون الرجوع إلى حوار وطني، وهو ما قاد إلى قراءة خاطئة لمشكلة الاندماج الوطني، وفي مسعى لتثبيت هذه الهوية فقد اعتمد آلية الحسم العسكري ضد المناوئين للوسط النيلي، بدوافع التهميش الاقتصادي والسياسي في جنوب السودان وغربه. وبذلك تجدد الصراع المسلح في الجنوب، كذلك الغرب. ما أسهم في استنزاف السودان اقتصادياً، ومن ثم انخراطه في مفاوضات طويلة أنهكت السودان، وفتحت بذلك الباب للتدخل الخارجي وتدويل الصراعات الداخلية.
- استبعاد خيار التداول السلمي للسلطة من خلال آلية الانتخابات، وتبرير هذا الخيار أن المكونات السياسية غير مؤهلة بممارسة السلطة، وهو ما دفع الأحزاب السياسية لتكوين تحالف معارضه في الخارج (التجمع الديموقراطي)، وانعكس هذا على هجرة العقول.

- غياب الموقف النظري في سياسيات التنمية الاقتصادية ومناهجها، على ما موجود في أفكار اغلب حركات الإسلام السياسي. وبالنتيجة انصاع النظام السوداني إلى خطط التكيف الهيكلي وخصخصة الاقتصاد في شباط/١٩٩٢، استنادا إلى شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتم الأخذ بهذه الخطوة بلا جدول زمني. وكان من نتيجة هذا القرار أن يترك آثاره القاسية على المواطن السوداني، بعد انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الأساسية في قطاع التعليم، والصحة، والبنى التحتية، بالمقابل استفادت النخب المسيطرة.
- السعي نحو دور إقليمي يدعم الإسلام السياسي في الجوار عبر آلية المؤتمر القومي الإسلامي، فدعمت الحكومة حزب الجهاد الإسلامي الاريتري، وحزب الاتحاد الصومالي الذي يطالب إثيوبيا بإقليم الأوغادين، واستضافة زعيم القاعدة أسامة بن لادن خلال المدة ما بين (١٩٩١-١٩٩٦)، وقامت بإيواء عناصر الجماعة الإسلامية المصرية التي حاولت اغتيال الرئيس السابق حسني مبارك في حزيران/١٩٩٥.

هذا التغيير في النهج الأيديولوجي والسياسي للنظام السوداني، دفع بالإدارة الأمريكية باتهام السودان بعدد من الاتهامات ارتكزت على [٦]:

- انتهاك حقوق الإنسان، وتحت طائلة هذا الاتهام أدرجة قضايا الرق، والإكراه القسري على اعتناق دين معين، أي تغيب الحريات الدينية.
- عَدّ السودان دولة راعية للإرهاب؛ لإيوائها العديد من الجماعات والمنظمات الإسلامية المتشددة والمعادية للغرب.
- حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة حقهم في تقرير المصير.

الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة العزل والاحتواء ضدها، ففي عام ١٩٩٣، تم تصنيف السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب، وفي سبيل ذلك عملت الإدارة الأمريكية باستخدام نفوذها لدى الدول الغربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان في السودان؛ وذلك باتهامها باتهاك حقوق المواطنين السودانيين من سكان الجنوب، ومسيحي النوبة الذين يقطنون جبال النوبة، كذلك أثارت الإدارة الأمريكية قضية شرعية النظام السوداني، لكونها حكومة غير منتخبة ،بمعنى أنها حكومة عسكرية انقلابية جاءت على

أثر حكومة منتخبة(حكومة الصادق المهدي عام١٩٨٩) . وهذا ما تناقض مع أسس النظام الدولي الذي إرادته الإدارة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو ما استخدم كوسيلة للضغط على النظام السوداني، وفي تشرين الثاني/١٩٩٧، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على السودان، وقد ازدادت العلاقات بين البلدين تعقيدا بعد الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي، ودار السلام، حيث قامت واشنطن بشن هجوم صاروخي على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم عام ١٩٩٨، رداً على الهجوم[٧]، سياسة العداء ضد النظام السياسي في السودان، كانت متزامنة مع سياسة إدارة الرئيس كلينتون التي ارتكزت على أيجاد إطار إقليمي معاد لحكومة الخرطوم شمل أوغندا، واريتريا وإثيوبيا، وذلك بهدف تشكيل قاعدة معارضة للنظام السوداني سعياً لإسقاطه، وتزامنت هذه السياسة كذلك مع الدعم السياسي للتجمع الوطني المعارض الذي مثل الواجهة الرئيسة للمعارضة آنذاك[٨] .

اذن، كان لدى الإدارة الأمريكية أكثر من ملف ضد الحكومة السودانية للضغط عليها ومعاداتها، لاسيما وأن هذه السياسة كانت لا تنسجم مع التوجهات الأمريكية في القرن الإفريقي، فالصراع في السودان ينصب أساساً على تغير هوية السودان العربية، وإعطاء مساحة أكبر للهوية الإفريقية على حساب الهوية العربية الإسلامية[٩]، ففي عام ١٩٩٦ تبلورت سياسة أمريكية جديدة تجاه أفريقيا، ارتكزت في حينها، على إيجاد كتلة أفريقية تمتد من القرن الأفريقي شرقاً إلى السنغال غرباً، وتكون لها السيطرة الكاملة على مصادر المياه في البحيرات العظمى . والسبب خلف تلك السياسة ترمي إلى أنشاء بنية أساسية لمصلحة شركات النفط والتعدين الأمريكية، وهذا ما أكدت عليه زيارة الرئيس الأمريكي (كلينتون) في حينها التي عاود وأطلق مبادرته تجاه القرن الإفريقي الكبير، ومن ثم فإن هذه المبادرة حاولت ربط التطورات التي كانت تجري في السودان بتفاعلات شرق أفريقيا والقرن الإفريقي بعيداً عن الإطار العربي[١٠]، وهذا دليل على أهمية موقع السودان بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً: محاولة انفتاح النظام السوداني على الولايات المتحدة الأمريكية

بسبب الولوج السريع والثقيل للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية*، حاولت حكومة الإنقاذ في السودان تحسين صورتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق السعي لإيجاد حل لمشكلة الجنوب من خلال

توقيعها لاتفاق السلام مع بعض الفصائل الجنوبية في نيسان /١٩٩٧، تضمن منح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد أربع سنوات، هذا الاتفاق الذي حظي بدعم الولايات المتحدة وإشرافها المباشر على الاتفاق[١١]، كما تلتها بعض التحولات الهامة في النظام السودان والمتمثل بخروج الدكتور حسن الترابي وجناحه من الحكم على أثر خلافات داخلية، ومحاولة حكومة حسن البشير التقارب مع الولايات المتحدة، من خلال حزمة من السياسات والتوجهات التي كان من أهمها [١٢]:

أ. إيقاف مساندتها التنظيمات الإسلامية الاصولية المتطرفة.

ب. حاولت الحكومة السودانية الانفتاح على الداخل والحوار مع قوى المعارضة.

ج. إعطاء الصحافة بعض الحريات والاهتمام بقضية حقوق الإنسان، ومحولة تحسين سجل السودان في هذا المجال.

جاء هذا متزامناً مع اقتراب المدة الثانية لإدارة الرئيس الأمريكي كلينتون الديموقراطية، التي رسخ لديها قناعة مهمة تفضي إلى أن المتغيرات الداخلية في السودان نفسها، والمتغيرات الإقليمية في الدول المحيطة به، المتمثلة في الحرب الأثيوبية – الإريترية، والحروب الأوغندية – الكونغولية، وهو ما أثر على قدرة هذه الدول على تقديم الدعم المناسب لقوى المعارضة السودانية، فضلاً عن ضعف القوى السودانية المعارضة لنظام الإنقاذ واتضاح عدم قدرتها على تشكيل، أو تقديم البديل المقنع للنظام الحاكم آنذاك. كذلك رغبة الإدارة الأمريكية في تهدئة جزء من منطقة القرن الإفريقي وعدم فتح الباب واسعاً أمام فوضى وحالة عدم استقرار في اغلب دول هذه المنطقة أمر الذي يسمح بدخول بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة. وقد اتضحت انعكاسات هذه المتغيرات مع تولي إدارة الرئيس جورج دبليو بوش الجمهورية، حيث بدأت عملية إعادة النظر في السياسة التي اتبعتها إدارة الرئيس كلينتون، ونتج عن ذلك إعلان الرئيس الأمريكي في ٢٠٠١/٩/٦ تعيين السيناتور السابق جون دانفورث كمفوض رئاسي لمحاولة وضع حد للحرب الأهلية في السودان، في إشارة إلى انتقال سياسة الإدارة الأمريكية من المواجهة ومحاولة إسقاطه النظام إلى سياسة الحوار والتفاوض، وفي الوقت ذاته عدم التخلي عن سياسة التلويح بالعصا الغليظة [١٣].

تجدر الإشارة إلى أن الظروف الداخلية، والإقليمية ليست هي الوحيدة التي ساعدت على الانفراج التدريجي في العلاقة بين الطرفين ،إذ يضاف إلى ذلك تحول السودان إلى دولة منتجة ومصدرة للنفط في العام١٩٩٩ ،وبمساعدة مباشرة من الصين ؛وذلك على اثر العزلة التي مر بها النظام السياسي في السودان من قبل البيئة الإقليمية والدولية، مما دفعها إلى التوجه نحو آسيا ، والصين تحديداً ، وجاءت أحداث (١١/أيلول) لتمارس دوراً في إعادة هيكلة الاستراتيجيات المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي الذي تبلور في ثلاثة محددات هي [١٤]:

- الحرب على الإرهاب .
- تطوير مستوى الاعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي .
- تعويق تقدم الصين في إفريقيا بشكل عام، وفي السودان بشكل خاص .

وقد ترتب على إحداث (١١/أيلول) تبلور سياسة أمريكية جديدة تجاه السودان، لم تقتصر على قضية الاعتماد على النفط فقط، بل شملت الاستفادة من الخبرة السودانية في تعاملها مع تنظيم القاعدة عبر تحويل السودان إلى هدف استخباري أمريكي، وقد أعلن السودان استعداده للتعاون في هذا المجال، وقدم السودان معلومات كبيرة كشفت عنه صحيفة "لوس أنجلوس تايمز "في حزيران /٢٠٠٧، نقلاً عن مسئولين في جهاز المخابرات الأمريكي أن مستوى التعاون وصل إلى حد العمليات المشتركة في دول عربية . كما استقر الرأي الأمريكي على ضرورة الإسراع بعملية السلام بين الشمال والجنوب، وهي جزء من رؤية أمريكية ارتكزت على ضرورة إنهاء الصراعات المسلحة في أفريقيا ؛ لكون تلك الصراعات تشكل بيئة مثالية أمام عمل تنظيم القاعدة [١٥]، وهذا ما اتضح لاحقاً في إبرام الحكومة السودانية لاتفاق السلام بينها وبين الحركة الشعبية في الجنوب بعد مرورها بأزمات وعراقيل عديدة .

المطلب الثاني
السياسة الأمريكية تجاه السودان ومشكلاته

يرجع الاهتمام الأمريكي بالسودان كجزء من اهتمام أكبر بالقارة الإفريقية، الذي بدأ يتعاظم في الدوائر الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية مع منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومصدر هذا الاهتمام يكمن في الدور المتنامي الذي أضحت أفريقيا توفره للولايات المتحدة من الطاقة. وبسبب هذه الأهمية أصدر مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بعنوان ((تجاوز البعد الإنساني: مدخل أمريكي استراتيجي تجاه أفريقيا)) في عام ٢٠٠٦، تناول الأهمية الجديدة التي أضحت أفريقيا تنالها بسبب تنامي وإرادات الولايات المتحدة من النفط الإفريقي، وقضية الإرهاب، فضلاً عن دورها في التعاون الدولي، فعلى سبيل المثال تشكل الدول الإفريقية نحو ثلث الأصوات في منظمة التجارة العالمية، وهي ما توفر المؤازرة للولايات المتحدة في مفاوضات التجارة[١٦]، وهذه الأهمية تنسحب بالضرورة على السودان، لاسيما وأن السودان يحتل موقعاً في الحرب الأمريكية على الإرهاب، إذ ركزت الولايات المتحدة في البدء نشاطها في منطقة القرن الإفريقي -لاسيما مع تنامي نشاط تنظيم القاعدة في الصومال- حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي، وتستطيع هذه القوات الانتشار في الدول المجاورة. وقد توسعت بالفعل لتشمل منطقة الساحل الإفريقي، وغرب إفريقيا، حيث توجد تهديدات من جانب بعض الجماعات الإسلامية المتشددة في دول هذه المنطقة. وطبقاً لهذا التصور الجديد، تقوم الولايات المتحدة بتوفير الدعم لقوات إفريقية محلية، وهذا لن يكون سهلاً ما لم توفر دعماً محلياً لها في السودان، تحديداً؛ لخشيتها من استعادة الأخيرة تعاونها مع التنظيمات الإسلامية المسلحة كورقة ضغط ضد الولايات المتحدة*. وتشير المصالح الإستراتيجية الأمريكية في السودان، إذ يشكل حوض النيل بما يحويه من ثروات وموارد طبيعية ركيزة أساسية للوجود الأمريكي. وفي عالم التكنولوجيا، تصبح الثروة المعدنية الهائلة التي عليها غرب السودان (إقليم دارفور الملتهب) والغرب الإفريقي عموماً مطمعاً لأي إدارة أمريكية مهما تكن توجهاتها السياسية[١٧]، هذا جانب.

الجانب الأخر يكمن في السياسة الأمريكية تجاه السودان، تشير إلى متغيرات داخل البيئة الداخلية الأمريكية، المتمثل في تأثير الناشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونجرس الأمريكي، بالإضافة إلى دور المنظمات المسيحية الأنجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على الصراعات الدائرة في كل إنحاء السودان، ولعل مناقشات الكونجرس بشأن الرق، وعمليات الخطف، والاغتصاب، والقتل الجماعي في مناطق الجنوب وتلال الانجسنا، وجبال النوبة تعبر في جوهرها عن الانحياز الأمريكي الواضح لتقارير المنظمات غير الحكومية والبعثات التبشيرية [١٨]؛ وهذا ما يفسر الانحياز والدعم التي حظيت به الحركة الشعبية من قبل الأمريكان قبل الانفصال، ودعم دولة جنوب السودان بعد الانفصال، لذا فان هذا المطلب يحول تسليط الضوء على السياسة الأمريكية تجاه قضية دارفور، وقضية جنوب السودان (قبل الانفصال).

أولاً: الموقف الأمريكي من قضية دارفور

لم تكن قضية دارفور من أولويات السياسية الأمريكية تجاه السودان* ،إذ طالما كان الضغط الأمريكي مسلطا على قضية جنوب السودان، وهو ما دفع الحكومة السودانية إلى الاعتقاد أن بمجرد التوقيع على اتفاق نيفاشا الخاص بمشكلة جنوب السودان عام ٢٠٠٥ سيشكل نهاية للضغط الأمريكي ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ،وبداية صفحة جديدة في العلاقة بين البلدين – وهو ذات الاعتقاد الذي ساد لديها مع استفتاء حق تقرير المصير الذي انفصل الجنوب بموجبه في (كانون الثاني/٢٠١١) –لكن مع تفاقم مشكلة دارفور ونزوح مئات الآلاف من منازلهم بسبب المعارك وتحولهم إلى لاجئين في تشاد ، أو نزوح مئات الآلف إلى معسكرات داخل دارفور . سرعان ما استحوذت المشكلة وبدوافع إنسانية على اهتمام المنظمات الإنسانية الأمريكية والمهتمة بحقوق الإنسان، فضلا عن اللوبي المشكل من أعضاء الكونجرس من السود الأمريكيين الذين تحالف معهم أعضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أثر ذلك شاركت الولايات المتحدة بقوة في كل مراحل مفاوضات دارفور، سواء في أبوجا أو التي عقدت في نيروبي أو تشاد، وأنشأت علاقات قوية مع حركات التمرد، وأمدتها بالدعم المادي والعسكري، كما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لقادة حركات التمرد بزيارات متعددة لواشنطن لدعاية لمطالبهم، وقد استخدمت الإدارة الأمريكية كل أساليب التهديد والوعيد والترغيب حتى تم توقيع اتفاق سلام دارفور [١٩].

يتضح لنا أن الموقف الأمريكي، ومن ورائه موقف المجتمع الدولي تعامل بازدواجية المعايير في هذا القضية، وفي قضايا أخرى – سواء فيما يخص السودان أو إي بلد عربي، هذا مع الإقرار أن سياسة النظام السوداني سواء في تعامله مع مشكلاته الداخلية أو مع علاقاته مع المجتمع الدولي لم تكن بمستوى عالي من الحنكة والذكاء بالقدر الذي يستطيع معه الحفاظ على وحدته أراضيه من التقسيم (انفصال الجنوب) أو التهديد بالتقسيم في المستقبل المنظور (إقليم دارفور) – وتتضح الازدواجية بالمعايير من خلال تكثيف الجهود بإدانة نظام عمر البشير، وبالمقابل لم يصدر أي بيان يدين المتمردين، مع العلم أن عدداً كبير منهم مسؤول عن جرائم حرب في إقليم دارفور كذلك عملية اقتحام العاصمة الخرطوم في العام ٢٠٠٨ ،التي قامت بها حركة العدل والمساواة المتمردة (في دارفور)[٢٠]؛ على الرغم ما شكله هذا الحادث من انتهاك لسيادة الحكومة السودانية .

ولم تقتصر سياسية العداء ضد نظام البشير عند هذا الحد، بل عملت الإدارة الأمريكية على الضغط على المحكمة الجنائية الدولية لإصدار أمر اعتقال ضد البشير. وهو أول رئيس دولة يصدر ضده أمر اعتقال أثناء السلطة[٢١]، وقد ساق المدير العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس اوكامبو في منتصف عام ٢٠٠٨، لائحة اتهام ضد الرئيس عمر البشير يتهمه بارتكاب جرائم عدة في دارفور، تمحورت حول ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، فصلاً عن الإبادة الجماعية لثلاث قبائل ذات أصول إفريقية وهي: الزغاوة، والفور، والمساليت[٢٢].

عند تحليل التعاطي الدولي (وتحديدا الأمريكي) مع أزمة دارفور، وقضية المحكمة الجنائية الدولية، يرى أن هنالك مشروع قوى دولية تريد بسط نفوذها على مقدرات المنطقة العربية في إطار جديد، وشكل جديد فقرار المحكمة الجنائية الدولية والموقف الدولي من قضية دارفور يأتي في إطار المخطط الرامي إلى فصل العرب عن عمقهم الاستراتيجي في الجنوب بإقامة نقاط ارتكاز على طول خط العرض ١٠- بما يشمل باب المندب وجنوب غرب السودان، مرورا ببقية النقاط حتى الساحل الغربي للقارة الإفريقية –[٢٣]. وان هذا التحليل ليس ببعيد عن الواقع فقد بدأت الخطوات الأولى مع انفصال جنوب السودان.

ثانياً: الموقف الأمريكي من قضية جنوب السودان

تعد قضية جنوب السودان (قبل الانفصال وبعده) وما طرحته من تدخلات دولية صورة مصغرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية، بيد أنها تضيف ملامح ودلالات أخرى، نظراً لارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي، لكونها نقطة التقاء وتمازج بين عواصم حضارية متعددة: العروبة، والإفريقانية، والإسلام. وذلك لن الإنسان في السودان هو " اختزال الإنسان إفريقيا، حيث أصبح السودان

مستودعا للأجناس الإفريقية ولغاتها وعاداتها وأديانها وتقاليدها، وانعكس ذلك على الشخصية السودانية التي تجمع بين الشخصية الإفريقية العربية، وأصبح السودان بذلك أرض السماحة الاجتماعية والتعايش السياسي والديني . . "[٢٤] .

إنَّ تحليل حقيقة مشكلة الجنوب التي كانت سبباً بتدخل قوى خارجية (إقليمية، ودولية) يقودنا إلى عدد من الاعتبارات المهمة[٢٥]:

- أن معظم الأدبيات التي تناولت الحرب في جنوب السودان تضفي عليها بعداً أيديولوجياً وسياسياً، فالغالب ما كان _ ولازال _ يوصف الصراع في إطار ثنائية جامدة كالانقسام بين العروبة والإفريقية، أو بين الإسلام والمسيحية، أو بين الشمال والجنوب، وهكذا، وهذا ما دفع بعض الباحثين للقول: "إن حرب السودان عادة ما توصف بأنها صدام بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي الأسود ذي الاعتقاد المسيحي والوثني" .
- التطور والتراكم التاريخي يشكل مدخلاً مهماً لفهم الصراع واستمراره ومآله في الجنوب، ولعل أبرزها المكونات الثقافية والحضارية التي شكلت المجتمع السوداني قبل الاحتلال البريطاني، فضلاً عن السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحديداً، والتي جعلت منه منطقة معزولة يحظر على الشماليين الوصول إليها بإذن مسبق، أي أن السياسة البريطانية عملت على ترسيخ الهوية الجنوبية بشكل منفصل عن الشمال .
- أدى فشل مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وعدم قدرة الدولة على تحقيق الاندماج القومي بين مختلف مكونات النسيج الاجتماعي وذلك من خلال التأكيد على قيم المواطنة والهوية الوطنية التي ينصهر تحت مظلتها المواطنين السودانيين كافة، وعدم انتهاج سياسية التهميش والإقصاء لأي طرف . هذا أدى إلى عدم استقرار سياسي، والذي تزامن مع خضوع السودان إلى حكم العسكر لفترات طويلة، ما هيئ البيئة المناسبة لانتشار الفساد، وغياب المساءلة والمحاسبة؛ وهذا كان كفيلاً في تفسير الحرب الأهلية في الجنوب .

تفسر هذه الاعتبارات سبب تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في مشكلة جنوب السودان وتطورها للحد الذي آلت أليه .

وقبل أن تصل جنوب السودان إلى الانفصال مرت بجولات عديدة من المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في الجنوب، بدأت الأولى في (١٨-٢٢/آب/١٩٨٩) خاض خلالها الطرفين اثنا عشرة جولة وبوساطة منظمة الإيقاد . لم تسفر تلك الجولات عن نجاح في المفاوضات . هنا جاء الدور الأمريكي الذي اندفع نحو إنجاح المفاوضات؛ والسبب يعود إلى أن إدارة الرئيس بوش (الابن) اتخذت منهجاً أكثر هدوءاً في التعامل مع السودان، واستندت في هذا إلى تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي . وتنفيذا لهذا التوجه أرسلت الحكومة الأمريكية مبعوثاً خاصاً إلى السودان في تشرين الثاني/٢٠٠٢، وهو السيناتور السابق والقس الأسقف جون دانفورث لبناء الثقة بين طرفي القتال، ووقف إطلاق النار في جبال النوبة، وإيقاف القصف الجوي ضد المدنيين في مناطق العمليات، ووقف عمليات الرق _ وهو اتهام قديم ويصر المجتمع الدولي على استمرار أتاهم السودان به _ والسماح لتدفق العون الإنساني في جبال النوبة [٢٦] .

أدى قبول الحكومة السودانية بمبادرة الوساطة الأمريكية للسودان إلى تنشيط مبادرة الإيقاد، وقبول الحكومة السودانية بتقرير مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الذي أوصى بتقسيم موارد النفط بين الشمال والجنوب، وضمان الحريات الدينية ورفض فكرة استقلال الجنوب (مطلب الحركة الشعبية) والدولة العلمانية . على أثرها عادت المفاوضات بين الطرفين التي أدت إلى أبرام برتوكول ماشاكوس في تموز/٢٠٠٢، ومذكرة التفاهم في تشرين الأول/٢٠٠٢، واتفاقية الترتيبات الأمنية في أيلول/٢٠٠٣، واتفاقية اقتسام الثروة في كانون الثاني/٢٠٠٤، وبعد محادثات مضنية وطويلة مرت بعدة إرهاصات توصل الطرفان إلى اتفاقية نيفاشا في كانون الثاني/٢٠٠٥ [٢٧] .

كان التحرك الأمريكي لدفع بعملية السلام في السودان نتيجة لضغوط محلية أمريكية عملت على تفعيل (قانون سلام السودان) الذي بدأ في الكونجرس في تشرين الثاني /١٩٩٩، الذي تم تأجيله ثم لوحة به إدارة بوش في عام ٢٠٠٢؛ عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب خرق حركة جون غارنغ لوقف إطلاق النار . وصدر قانون السلام السوداني في (٢١/تشرين الأول /٢٠٠٢) الذي تضمن وصفا مفصلا لكثير من الأوضاع، تناولت البنية التحتية، والوضع المالي للسودان، وتركيب خطوط النفط، وإلى أي مدى يمكن استفادة مواطني الأقاليم المنتجة للنفط من إيراداته، واستغلال النفط، ومدى دعم النفط لقدرة الحكومة في تمويل الحرب،

والحالة الإنسانية، والقصف الجوي الحكومي للمدنيين في قرى الجنوب، وكانت ترفع تقارير بصورة مستمرة إلى المبعوث الخاص إلى السودان السفير جون دانفورث، ويدعو هذا القانون في ظاهره إلى تحقيق السلام وإعادة الأعمار والتنمية والديموقراطية، إلا انه ينطوي في ظاهره على تحقيق أهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان والمصالح الأمريكية في المنطقة (٢٨).

لعل التحليل الدقيق لقانون سلام السودان يرى أنه جاء متناغماً مع اتفاقية السلام (نيفاشا)، الذي يبدو فيه أن الولايات المتحدة كانت تريد تحقيق عدد من الأهداف نجحت في تضمينها في الاتفاقية*(٢٩):

- **النفط:** إذ أن الإدارة الأمريكية ترى أن لها حقاً في النفط السوداني، وذلك لان أول شركة اكتشفته كانت شركة أمريكية، وهي تسعى للحصول على حصة أكبر من النفط، ولاسيما أن هنالك شركات صينية، وماليزية منافسة تمثل القوة الأكبر في إنتاج النفط السوداني.
- **العامل الاقتصادي:** يشكل السودان مورداً مهماً للموارد الطبيعية، إذ تزخر الأراضي السودانية بالخامات المعدنية (النحاس، والخامات المشعة). فضلاً عن عنصر الأرض الزراعية الخصبة المترامية الأطراف، التي جعلت خبراء الزراعة يطلقون على السودان اسم "سلة غلال الدول الإفريقية" فوجود الأراضي الزراعية، وما يترتب عليها من منتجات غذائية وفيرة، يمكن أن يكون مصدراً مهماً من مصادر الأغذية.
- **تطويق الدور الإقليمي المصري:** وذلك بمحاصرة مصر في مناطق حوض النيل ذات الحساسية السياسية، والثقافية، والاجتماعية لمصر وشعبه، سواء خاص بقضية المياه أو العلاقات التاريخية البالغة التمييز مع جنوب وادي النيل – شماله وجنوبه – وذلك لإضعاف مصادر المكانة الإقليمية المصرية في المنطقة العربية، والإقليمية بكل ما تحمله من دلالات جيوبوليتيكية واستراتيجية.

إلا أنّ الاتفاقية بكل ما وفرته من ضمانات للحركة الشعبية لتحرير السودان، لكنها لم تنهي حالة التوتر بين الجانبين التي كانت تتصاعد بين الحين والأخر، التي استمرت حتى بعد الانفصال، وتتصل بشكل وثيق بعملية إعادة هيكلية الدولة، وقسمة السلطة، والثروة في السودان، وهي العملية التي بدأت مع بروتوكول ماشاكوس، وانتهت مع اتفاق السلام في عام ٢٠٠٥، وكان أحد أهم مخرجاتها تحول السودان إلى إقليمين: جنوبي يتكون من عشر ولايات، وشمالي يتكون من ستة عشر ولاية تم دمجها بعد الاتفاقية لتصبح خمسة عشر ولاية. وبمقتضى

الاتفاقية أصبحت حكومة الجنوب تتمتع بسلطات واسعة النطاق على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وبمرور الوقت أصبحت عملية إعادة هيكلية الدولة السودانية تكاد تخرج عن السيطرة وتهدد وحدته وتماسك أراضيه، وذلك بسبب عاملين: هما حالة الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية المختلفة في الداخل، وعدم قدرتها على الوصول إلى حد أدنى من التوافق بينها، والسبب الثاني يتمثل في التدخلات الخارجية التي جاءت على خلفية الاستقطاب [٣٠]، انعكست حالة الاستقطاب الحاد على العلاقة بين الطرفين، التي لم تجعل الوحدة جاذبة للجنوبيين إثناء المرحلة الانتقالية، إذ يبرر الجنوبيين ذلك بأن حكومة البشير لم تعمل خلال المرحلة الانتقالية على جعل الوحدة مطلباً من قبلهم، وبالمقابل عملت الحكومة في الجنوب على الترويج للانفصال، وهذا ما عُدّ مخالف للاتفاق المبرم بين الجانبين.

المطلب الثالث

الرؤية المستقبلية لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع السودان ودولة جنوب السودان.

تبدو ملامح مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة مع كلاً من دولة السودان، ودولة جنوب السودان واضحة، فهي استمراراً للسياسية السابقة التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه السودان والمتمثل بسياسة (العصا والجزرة)، ودعم الجنوبيين. ونستند في هذا الرأي إلى الدعم الذي حظي به قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب قبل الانفصال، الذي تبلور في الضمانات التي حصل عليها قادة الحركة الشعبية بالاعتراف الفوري بدولة الجنوب إذا اختار الجنوبيين الانفصال، وهذا ما أكده باقان أموم (الأمين العام للحركة) في العام ٢٠١٠، حينما زار الولايات المتحدة قبل الانفصال. وقد أكد أموم إن الجنوبيين يرون أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم فشل في جعل الوحدة جذابة بالنسبة لهم؛ وهذا يعني إن الجنوبيين سيختارون الاستقلال [٣١]، وقد سبق هذه الزيارة زيارات متعددة من قبل القادة الجنوبيين للولايات المتحدة الأمريكية كان أبرزها زيارة النائب الأول للرئيس السوداني ورئيس حكومة الجنوب سلفاكير ميارديت للولايات المتحدة في (٢٠٠٧/١١/٧)، وجاءت بعد مدة وجيزة من انسحاب وزراء الجنوب من الحكومة المركزية، على اثر توجيه عدد من الاتهامات لحكومة الخرطوم انصبت في: عدم التزام حكومة الخرطوم بتطبيق اتفاق نيفاشا، لاسيما فيما يتعلق بإعادة

انتشار القوات الحكومة في مناطق الجنوب ،وبطء عملية التحول الديموقراطي، وعدم حسم النزاع حول إبيي الغنية بالنفط . وجاء هذا في ظل حملة أمريكية قادها الكونجرس ضد الحكومة السودانية ارتكزت على عملية الفصل التام بين جنوب السودان وحكومته ،وبين الشمال ككيان تفرض عليه العقوبات ،بمعنى أن العقوبات فرضت على الشمال وأعضاء حكومته فقط مع استثناء الوزراء والمسئولين والجنوبيين العاملين في إطار الحكومة المركزية . وهذا دليل على سير الإدارة الأمريكية على سياسية رأس واحد ونظامين بالنسبة لعلاقة الشمال بالجنوب [٣٢] ، وجدت الرغبة بالانفصال لدى الجنوبيين شريكاً مكنها من تعليق كل أخطائها السياسية ولإدارية عليه، ولهذا فلا يصححها في الزعم أحد ، أو تتنصل معه عن كل التزاماتها ، ولم تخسر حلفائها بسبب سوء إدارتها ، ما مكنها من اتهامه بأي تهمة ولم تجد من يراجعها في هذا ، في الداخل أو في الخارج [٣٣]، هذه الظروف بمجملها جعلت عملية التصويت لصالح الانفصال عملية محسومة .

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة في السودان التي مهدت لاستفتاء حق تقرير المصير عملت الإدارة الأمريكية بشكل مستمر ودؤوب لإنجاح الانتخابات، وبالوقت ذاته تعاملت بأعلى قدر من البرجماتية، وهذا ما أعترف به البيت الأبيض الذي وصف الانتخابات السودانية بأنها غير نزيهة، وشابها مخالفات خطيرة . إلا أنها ظلت ملتزمة بالمساعدة في ضمان أن " يتسم الاستفتاء على استقلال الجنوب بالنزاهة [٣٤]، ولعل هذا الأسلوب في التعامل مع نزاهة الانتخابات والنظرة إلى استفتاء حق تقرير المصير يدعم التحليل القائل بأن هنالك صفقة خفية جرت بين الرئيس البشير والحكومة الأمريكية تفضي: إلى ضمان بقاء البشير في السلطة، وعدم إثارة قضية محاكمته، مقابل القبول بنتائج الاستفتاء دون إثارة المشاكل، أو عرقلة عملية الانفصال .

وقد انكشفت جزء من هذه الصفقة الخفية بعد التصويت الذي جرى في (٢٠١١/١/٩)، بعد اتهام الحكومة السودانية الإدارة الأمريكية وشركائها (الإيقاد) بالتنكر لوعودها الخاصة بإلغاء العقوبات عن الخرطوم، ورفع اسم السودان عن قائمة الإرهاب، وإعفاء ديون السودان الخارجية . وهذا ما عد تنصل للوعود التي قطعتها الإدارة الأمريكية، إذ رهن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ((تحسين العلاقات بين الخرطوم وواشنطن، بإجراء استفتاء سلمي في جنوب السودان، وقبول نتيجة الاستفتاء لاسيما في حال انفصال الجنوب، إلا إن مسئولين أمريكيين لمحوا أكثر من مرة إلى أن الخطوة المقبلة ستكون تحقيق السلام في دارفور، ووقف انتهاكات

حقوق الإنسان في الإقليم المضطرب، ومن ثم تقدم حوافز للخرطوم، ورفع اسمها من لائحة الدول الداعمة للإرهاب)) . وهذا ما نفته الخارجية الأمريكية التي أكدت فيه أن الشمال سيتحمل مجمل الديون الخارجية، وسيرث الجنوب (ورقة بيضاء) خالية من الديون [٣٥] .

دفع التراجع في الموقف الأمريكي، السودان إلى التأكيد على ضرورة أن يبادر المجتمع الدولي في إطار مشروع (الهيبك) بإعفاء ديون السودان؛ وذلك لأن السودان (شماله، وجنوبه) لا تملك الموارد لتسديد الديون، وأن الديون مسؤولية مشتركة بين ثلاث جهات هي: شمال السودان، وجنوبه، والمجتمع الدولي [٣٦] .

إلى جانب هذه القضايا ،كانت هنالك قضية أبيي (وهي المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين الشمال والجنوب والغنية بالنفط) التي اجل التصويت فيها إلى ما بعد الانتخابات، بعد أن كان مقرراً التصويت عليها قبل الاستفتاء ،ثم تم التأجيل لما بعد الانفصال التام في (تموز/٢٠١١) بضغط أمريكي، ولم يتم التصويت عليها ، بل أصبحت مصدراً للتوتر بين الطرفين والاشتباكات بين القبائل ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للتدخل بالتلميح لكلا الطرفين في حال فشل المفاوضات بين الطرفين لحل المشكلة قبل المدة الانتقالية في (تموز /٢٠١١)والتي سيتم طرح مقترحات خاصة بالمنطقة تصب في استقرارها ، ولا ترضي الطرفين [٣٧] ، لكن تلك المقترحات لم تر النور، بل كانت مجرد تلويح بالضغط على كلا الطرفين، بدون ايجاد آلية حازمة لإنهاء الأزمة، بل إنها عملت على انتقاد الجيش السوداني لتواجده في المنطقة، واتهمته بتصعيد العنف وطالبته بالانسحاب من المنطقة لتفادي تصاعد الأزمة [٣٨] . وتم بالفعل انسحاب القوات الحكومية السودانية، لكن التوتر لم يزل مستمراً في هذه المنطقة حتى الوقت الراهن .

الأمر الذي يشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى للمراوغة في قضية أبيي وصولاً إلى إرغام الحكومة السودانية على التنازل عنها في المستقبل القريب؛ ولعل هذا ما يبرر عدم الجدية في المساعي الأمريكية لحل المشكلة؛ لكونها تعمل على الإبقاء على مصدر للتوتر في السودان، وتدفع باتجاه التدخل في مشاكله وتدويل أزماته .

لذا فإن عملية التراجع عن الوعود التي ألمحت بها الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة السودانية قبل الانفصال والضغط عليها بقضية أبيي ودارفور، يعطي مؤشراً على الرؤية الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه

السودان، فعملية التلويح بالوعود والتهديد بذات الوقت يهدف إلى تحقيق أهداف أمريكا في السودان المتمثلة بفصل الجنوب كخطوة أولى، وبدوافع النزاع بين الإسلام والمسيحية. والانتقال إلى قضية دارفور بعد الجنوب، وبدوافع النزاع بين العرب والأفارقة؛ التي يمكن أن ندرك أنها تهدف إلى أفرقة الدولة والمجتمع، وإبعاد السودان عن هويته العربية والإسلامية [٣٩]، ومن ثم فإن الرؤية الأمريكية تجاه السودان (شماله) تبقى استمراراً لسياسية السابقة المتمثلة بالضغط عليه، سواء بالترغيب أو التهديد لتفكيكه وأضعافه، في مقابل دعم الولايات المتحدة الأمريكية لدولة جنوب السودان لكونها أصبحت بمثابة الدولة العازلة بين العرب والأفارقة، وهذا دليل على أن ما ينتظر السودان الشيء الخطير ليس فقط على أمنه الوطني بل على أمن مصر كذلك.

الخاتمـــة

نخلص مما سبق أن المشكلات السودانية العديدة واستمرار تأزمها، وتفاقمها، واتساعها وعدم تعامل الحكومات المتعاقبة بجديدة وصدق في حلها كان أحد الأسباب التي أوصلت السودان لوضعه الحالي، بل أنها تهدد باستمرار تقسيمه على المدى القريب، ونقصد هنا قضية دارفور.

إذ شكل انفصال السودان ضياع جزء هام من الارض السودانية بكل ما تحمله من إرث حضاري، وتنوع سكاني، وثروات اقتصادية، ومائية، وجغرافية، وهذا ما يعد بداية لتفكك السودان بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ لكونها تشجع على الحركات المتمردة الأخرى على الانفصال، لكن عملية إرجاع اسباب الانفصال إلى الحكومات المتعاقبة لوحدها فقط يخفي جزء من الحقيقة، فهي كان لها دوراً في السماح للتخدد الخارجي وتدويل الأزمة، لكن المتغير الخارجي كان دافعاً بشكل قوي نحو التدخل بالشأن السوداني، وبما يخدم مصالحه في منطقة القرن الإفريقي، بشكل خاص.

يبرز المتغير الأمريكي كفاعل قوي في الشأن السوداني، بالتأثير في شأنه الداخلي. إذ تندفع الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير في الشأن السوداني رغبة في تحقيق أهدافها واهداف حلفائها (اسرائيل) في المنطقة، وتنطلق من رؤية استراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي عموماً ،والسودان بشكل خاص والرامي لتقسيم السودان وتفكيكه ،لإيجاد انظمة سياسية متعاونة مع الادارة الأمريكية وتدور ضمن الفلك الأمريكي. وانطلاقاً من هذا الرؤية الأمريكية للسودان ،فإن المستقبل يشهد تحولات خطيرة وصعبة على الوحدة الوطنية للسودان لسببين :الاول يكمن في المطامع الأمريكية في المنطقة، والثاني يعود إلى سياسة السودان المعادية للنهج الأمريكي ،وتقاربها في الوقت ذاته مع الدول المعارضة للنهج الأمريكي ،وهذا ما جعلها ضمن الدول الراعية للإرهاب ،على الرغم من تغيير سياستها وتقديمها لعدد من التنازلات (القبول بانفصال الجنوب) وتعاونها مع الإدارة الأمريكية فيما يخص ملف الإرهاب.

المصادر والهوامش

١. د .عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ط١ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥، ص ١١١ .

- الحقيقة ما دفعنا للكلام عن ثقل السودان في مجريات العلاقات العربية الإفريقية بصيغة الماضي؛ يعود إلى أن انفصال جنوب السودان أثر على علاقات السودان بدول إفريقيا .

٢. المصدر نفسه، ص١١١ .

٣. احمد أبو سعده، جنوب السودان وآفاق المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٨١ .

٤. د .حمدى عبد الرحمن ،دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٣، القاهرة ،يناير ٢٠١١ ،ص ١٦٦ .

٥. أماني الطويل، الموقف الأمريكي من السودان مسارات التفاعل وطبيعة المخططات، الراصد للبحوث والعلوم، بحث منشور على الانترنيت ،٢٠١١/٢/١٠، ص٢-٣ .
http://www.arrasid.com/index.php/main/contents.

٦. د .حمدى عبد الرحمن ،مصدر سبق ذكره، ص١٦٦ .

٧. ينظر في هذا: -المصدر نفسه، ص١٦٦ . كذلك: د .عبد السلام إبراهيم بغدادي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٨ -١٢٥ .

٨. هانى رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، القاهرة، بحث منشور على الانترنيت، يوليو ٢٠٠٢، ص١ .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220540&eid

٩. وائل عبد الغني(إعداد) ، في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة:ماذا يرتب للقرن الإفريقي ؟، مجلة البيان ، العدد١٩٦ ،السعودية ،السنة الثامنة عشرة ، السعودية، يناير/ فبراير٢٠٠٤ ،ص٥٤ .

١٠. احمد أبو سعده، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٣ .

- أن السبب خلف الولوج السريع للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية يعود إلى:

✓ متغيرات النظام الدولي بعد العام ١٩٩٠، الذي افرز انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد على النظام الدولي. الأمر الذي اوجب على هذا القطب الهيمنة (سواء عسكرياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، وربما حتى اقتصاداً، أو الكل مجتمعه) على النظام الدولي، وهو ما أعطاها الحق في التوغل في تركت الاتحاد السوفيتي (السابق)الوريث المحوري للنظام السابق المنهار؛ لانشغال هذا الأخير بمشكلاته الداخلية.

✓ انشغال أوربا في ترتيب أركانها الداخلية، بسبب ما تركه انهيار النظام الدولي السابق من تغيرات عليها، وذلك ضمن الاتحاد الأوربي. لاسيما وأن هناك خلافات داخلية أوربية بشأن بعض تفصيلات الاندماج الكامل. ولمزيد من التفاصيل ينظر في هذا: د.عبد السلام إبراهيم بغدادي ،مصدر سبق ذكره ،ص١٣٣-١٣٦ .

١١. ينظر في: مثنى علي حسين المهداوي، السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية مع التركيز على نموذج العلاقات مع الحركات الإسلامية في السودان للفترة من ١٩٨٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص ٦٨-٦٩ .

١٢. هاني رسلان، مصدر سبق ذكره، ص١ .

١٣. المصدر نفسه، ص ١ .

١٤. أماني الطويل، مصدر سبق ذكره ن ص٥-٦ .

١٥. المصدر نفسه، ص٦-٧ .

١٦. حسن الحاج علي أحمد ، أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع /٢٠٠٩، ص ٢٠- ٢١ .

- على الرغم من هذا الخيار لازال مستبعداً، ألا أن الولايات المتحدة تسعى للقضاء على إي نشاط مسلح في هذه المنطقة.

١٧. د .حمدى عبد الرحمن ،مصدر سبق ذكره، ص١٦٦ .

١٨. المصدر نفسه، ص ١٦٦ .

- أن الدور الأمريكي في مشكلة دارفور قبل توقيع اتفاق السلام مع الجنوبيين لم يكن غائباً ، لكن الثقل السياسي كان يقع على قضية جنوب السودان وذلك كان بدوافع سياسية، ودينية، ولم يكن بدوافع إنسانية .

١٩. أحمد حجاج، المواقف الدولية من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، أبريل/٢٠٠٧، ص ١٩٥ .

٢٠. محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، القاهرة، أبريل / ٢٠٠٩، ص ٢٣٩ .

٢١. المصدر نفسه، ص ٢٣٩ .

٢٢. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧ –٢٠٠٨، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٦٣ .

٢٣. ينظر: محمد صلاح الدين الشريف، العدالة الجنائية الدولية في دارفور . . التعقيدات القانونية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، القاهرة، أبريل / ٢٠٠٩، ص ٢٤١– ٢٤٢ .

٢٤. نقلاً عن: د .حمدى عبد الرحمن ،مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤ .

٢٥. المصدر نفسه، ص ١٦٤ — ١٦٥ .

٢٦. لمزيد من التفاصيل انظر في هذا: د .عبده مختار موسى ، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٩ ، ص ٢٠٢ — ٢٠٦ .

٢٧. المصدر نفسه، ص ٢٠٥، ص ٢٠٩ .

٢٨. المصدر نفسه، ص ٢١٠ — ٢١١ .

- لرجوع لمضامين اتفاق السلام المبرم في عام ٢٠٠٥، ينظر في هذا: د .عبده مختار موسى ، المصدر السابق نفسه .

٢٩. د .منى حسين عبيد ، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والمواقف، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٤ .

٣٠. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧ –٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣ .

٣١. صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٥٢٧)، ٢٠/٦/٢٠١٠.

٣٢. بدر حسن شافعي، زيارة كيرلواشنطن.. التوقعات والدلالات، السياسة الدولية، العدد ١٧١، القاهرة، يناير/ ٢٠٠٨، ص ص ١٥٢، ١٥٥ – ١٥٦.

٣٣. الصادق الفقيه، السودان.. الانفصال على الأبواب، مقالة منشورة على الانترنيت، ٢٠١٠، ص ٣. www.Aljazzera.net/NR/exeres

٣٤. محمود حسين، قراءة في الانتخابات السودانية وما بعدها، السياسة الدولية، العدد ١٨١، القاهرة، يوليو/ ٢٠١٠، ص٢١٨.

٣٥. نقلا عن: صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٧٣٣)، ١٢/١/٢٠١١.

- جرى الاستفتاء خلال (٩-١٥/١/٢٠١١) صوت فيها ٨٣%ممن لهم الحق بالتصويت، صوت ٩٩%من المصوتين لصالح الانفصال. حصل الجنوب على الولايات التالية: ولاية أعالي النيل، والوحدة، ولاية وواراب، ولاية بحر الجبل، ولاية غرب الاستوائية، وشرق الاستوائية، وجونقلي، وولاية شمال بحر الغزال، والبحيرات. تقدر مساحتها بنحو ٦٤٨الف كيلو متر مربع، وتعادل ربع مساحة السودان، ويقدر عدد سكانه بـ ٨ ملايين نسمة، أيما يعادل ٢١% من سكان السودان ينظر في هذا: صحيفة الشرق الوسط، العدد١٦، ١١٧٣٧/١/٢٠١١. صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٧٣٠، ٩/١/٢٠١١.

٣٦. صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٧٣٣)، مصدر سبق ذكره.

٣٧. ينظر في هذا: حزب البشير يرفض مقترح أميركا، مقال منشور على الانترنيت، ١٤/١٠/٢٠١٠.-www.alrakoba.net/news-action-show-id

٣٨. صحيفة السرق الأوسط، العدد (١١٨٦٤)، ٢٣/ ٥/ ٢٠١١.

٣٩. د.حمدي عبد الرحمن، لماذا تتفكك الدول؟ السودان من "الضعف العام" إلى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، القاهرة، أبريل ٢٠١١، ص٣١.